

## 03- التعليق على القواعد والأصول الجامعة 81 جمادى الأولى

3441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين. أمين معالي الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي رحمه الله تعالى - 00:00:01  
القواعد والأصول الجامعة القسم الثاني في الفروق بين المسائل الفقهية قال رحمه الله ومن الفروق الضعيفة في الاب ان له التملك من مال ولده ما شاء بشرطه دون ابراء غنيم ابنه - 00:00:20

ودون ابراء نفسه من حق ولده. وليس له ان يخانع ابنته بشيء من مالها باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله. وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه. قال رحمه الله ومن الفروق الضعيفة في الاب - 00:00:34  
ان له التملك من مال ولده ما شاء بشرطه وللاب ان يتملك من مال ابنته ما شاء لكن بشرط الشرط الاول الا تتعلق به حاجة الابن والثاني الا فتتعلق به ضرورته من باب اولى - 00:00:49

والثالث ان لا يأخذه او ان لا يتملكه ليعطيه ابن الاب هذه شروط التملك كدفاع ان شئت فقل بشرطين. الشرط الاول ان لا تتعلق بحاجته او ضرورته والشرط الثاني الا يتملكه ليعطيه ولد اخر - 00:01:11  
فإن تعلقت به حاجته كسيارة يستعملها او ضرورته كمال اعده لشراء دواء او علاج او طعام او نفقة الزوجة فليس له ان يتملك والشرط الثاني الا يتملكه ليعطيه ابن اخر - 00:01:32

لانه حينئذ يكون جورا وظلما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله واعدلوا بين اولادكم يقول دون ابراء غريم ابنته ولو كان لابنه غريم فليس له ان يبرئه من الدين - 00:01:53

ولكن هذا ضعيف لأننا اذا قلنا بان له التملك الابراء من باب من باب اولى ودون ابراء نفسه من حق ولده. فلو كان ولد يطلب فلو كان ولد يطلب اباه دينا فليس له ان يبرئه. والصواب ان له ان يبرئ نفسه. لانه اذا جاز - 00:02:15

تملك الابرة من باب اولى قال وليس له ان يخالع ابنته بشيء من مالها لان هذا تصرف في مالها بغير اذنها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه - 00:02:36

ولكن هذا كما قال المؤلف ضعيف لانه اذا جاز له ان يتملك فالترفع الذي من مصلحتها من باب اولى ولو فرض عنا رجلا زوج ابنته لشخص وساعات العشرة بين الزوجين - 00:02:56

وطلبت الطلاق ولم يطلقها ولا تطيقوا العيش معه وليس ثمة امر سوى الخلع الاب القول الراجح ان يخالع ابنته بشيء من مالها. يعني ان يأخذ شيئا من مالها ويجعله عوزلا لخلع زوجها منها - 00:03:16

الله لقاء رحمه الله صواب استواء هذه الامر بل ان كثيرا منها احق من التملك من ماله كخلعها من زوجها المسيطر المسيطر لعشرتها من مالها مصلحتها. نعم. ومن الفروق الضعيفة ايجاب بعض المعروف من الخدمة للزوج دون بعض - 00:03:40

ارجاع الجميع الى المعروف من غير فرق هو اللازم وان على كل واحد من الزوجين من الحقوق للآخر ما جرى به العرف والعادة من مثله لمثلها والعرف اصلا طيب من الفروق الضعيفة ايجاب بعض المعروف من الخدمة للزوج دون بعض. فالفقهاء رحمهم الله مثلما يوجبون - 00:04:01

على الزوج نحو زوجته ان يحضر لها خادما ومؤنسة خادمة مؤنسة ولا يوجبون عليها ان تخدم زوجها. يقول لا يجب على الزوجة ان تختتم زوجها مع ان الله عز وجل قال وعاشروهن - [00:04:21](#)

من معروف وقد كان المعروف في عهد الصحابة رضي الله عنهم ان المرأة تخدم زوجها وعلى هذا فنقول يجب على كل واحد من الزوجين نحو الآخر ما جرى به العرف - [00:04:43](#)

لأن الله عز وجل قال وعاشروهن بالمعروف وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولذلك الفقهاء رحهم الله يقول ما يلزمك ان يحضر لها خادما ومؤنسة - [00:04:59](#)

ولا يلزمك اجرة طبيب ودواء. يعني لو مرضت لا يلزمك ان يحضر لها طبيبا او ان يشتري لها دواء لماذا؟ قالوا لأن الاصل السلامة والصحة والمرض عارض المؤنسة التي يعني تؤنسها وتقص عليها وتسولف هذى يلزمك - [00:05:21](#)

والطبيب الذي ظرورة وهذا يدل على اقول تناقض هذا القول ولو كان من عند غير الله فوجدوا فيه اختلافا كثيرا. نعم الله اللي قال رحمه الله والعرف اصل كبير ترجع - [00:05:42](#)

ترجع اليه كثير من الاحكام لا يقول ما يلزم لأن الأصل السلامة هم يظنون هذا ليس من المعروف. المعروف الاقل والشرب ونحو ذلك الاشياء المستدامه الامور العارضة ما تلزم - [00:05:58](#)

احنا ما نقول احنا نقول ولذلك ايضا اختلف العلماء في الحج هل يلزم الزوج ان يحج بزوجته او ان يعطيها مالا لتجحج او لا المشهور من المذهب ايضا انه لا يلزم - [00:06:22](#)

انه لا يلزم والصحيح انه لازم اذا كان مستطيعا فانه يلزم لأن هذا من العشرة المعروف رحمه الله والعرف اصل كبير ترجع اليه كثير من الاحكام والعقود والفسوق ومن ذلك انعقاد العقود كلها بكل قول او فعل دل على عقدها وانفساخها كذلك - [00:06:37](#)

فمن فرق بين لفظ ولفظ او عقد وعقد مع استواء الجميع في الدلالة ففرقه ضعيف غير معتبر. طيب يقول العرف اصل كبير ترجع اليه في كثير من الاحكام والعقود والفسوق - [00:06:59](#)

ومن ذلك انعقاد العقود كلها بكل قول او فعل دل على عقدها وانفساخها لانه لا يتبع لله بالفاظها العقود والفسوخ تتعقد بكل ما دل عليها من قول او فعل فليس هناك لفظ معين او صيغة معينة - [00:07:14](#)

لان العبرة بالمعنى لا بالمبني فلو قال مثلا بعتك هذه السلعة او خذ هذه السلعة عشرة او قال اتبيني ايها؟ فقال ربحك الله. لقد بعث وكل لفظ يدل على البيع والشراء والاجارة والاستئجار فانه ينعقد به العقد. لأن هذا من الالفاظ - [00:07:39](#)

التي لم يتبع الشارع بها الناس وقد سبق لنا ان الالفاظ الشرعية من حيث المرااعة على اقسام ثلاثة القسم الاول ما يعتبر لفظه ومعناه وهو القرآن الكريم ولذلك لا تصح ترجمته. القرآن لا تصح ترجمته. الترجمة تكون للمعاني وليس للالفاظ - [00:08:08](#)

ولو جاء شخص وقال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم سيجعل مثلا الحمد لفظ لغة انجليزية لا يجوز وانما الترجمة تكون لماذا؟ للمعنى فمثلا الحمد لله رب العالمين. تقول مثلا حمد الله حمد الله تعالى نفسه في هذه السورة والحمد وصف المحمود بالكمال - [00:08:39](#)

ترجم هذا الكلام اما القرآن فلا تجوز ترجمته لانه معجز بلفظه متعدد بتلاوته القسم الثاني من الالفاظ ما لا يعتبر معناه دون لفظه يعتبر معناه دون لفظه وهي جميع الجميع العقود والفسوخ - [00:09:02](#)

المعتبر فيها المعنى لا اللفظ والمبني ومن ذلك النكاح على القول الراجح والقسم الثالث ما يعتبر لفظه عند القدرة ومعناه عند العجز كاذكار الصلاة فمثلا لو كان لو كان حديث عهد باسلام - [00:09:28](#)

لا يعرف اذكار الصلاة فانه يأتي بها بمعناها يقال مثلا في الركوع تسبح الله. لو سبح بلغته اذا كان لا يحسن العربية فيجزئه ذلك. اما من كان يحسن واجب عليه ان يأتي بلفظها لان الاذكار مما يتبع لله تعالى بالفاظها. نعم - [00:09:53](#)

السنة يدخل في القسم الثالث. نعم. السنة. اي سنة حديث النبي صلى الله عليه وسلم تجوز روائب المعنى نعم لكن بشروط هذى مسألة اخرى ان كلامنا بالاذكار الاحاديث النبوية هل تجوز روایته بالمعنى او لا؟ نقول تجوز - [00:10:16](#)

تجوز رواية الحديث بالمعنى لكن بشروط الشرط الاول ان يكون ذلك من عارف بمعناه والثاني الا يكون من الالفاظ التي يتبعده لله تعالى بها الاذكار والثالث ان يقرن بلفظه ما يدل على ذلك - 00:10:35

يقرن بلفظه او سياقه ما يدل على ذلك كما لو قال او كما قال النبي صلى الله عليه وسلم. او قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما معناه لكن لا يجوز ان ينسب اللفظ الذي يقوله وهو بالمعنى الى الرسول صلى الله عليه وسلم. اذا رواية الحديث بالمعنى تجوز بهذه الشروط - 00:10:59

الثلاثة الشوط الاول ان يقول ان تكون الرواية بالمعنى من عارف بالمعنى لانه اذا لم يعرف المعنى روى الحديث بغير معناه لابد ان 00:11:20 يعرف اللفظ ويفهم المعنى والثاني الا يكون ذلك من الالفاظ التي يتبعده لله تعالى بها -

الاذكار والثالث ان يقرن في سياقه ولفظه ما يدل على ان الحديث ليس بلفظه وانما هو بمعناه ولهذا تجد الصحابة رضي الله عنهم في في حديث معاوية ابن الحكم لما فرغ من صلاته قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس - 00:11:44 انما هي انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن او كما قال صلى الله عليه وسلم احسن ما هو لي. نعم اي نعم حبيبي الحديث ما يتبعده الا بها حتى الاحاديث القدسية - 00:12:07

يجوز الله لقاء رحمه الله ومن الفروق الصحيحة التفريق بين الشروط الموقفين والموصين ونحوهم ان ما وافق وهم ونحوهم ان ما وافق منها الشرع اعتبر وما خالفه الغي المسلمين على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا. وهذا القول المطرد في كل الشروط كما اختاره شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله - 00:12:27

طيب اه شروط الواقعين والموصين على قسمين. القسم الاول ان تكون الشروط موافقة للشريعة. يعني موافقة كتاب الله ولسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومعنا كونها موافقة ليس المراد ان - 00:12:56

ان يوجد نصها في الكتاب و والسنة بل ان لا تكون مخالفة للشريعة فهمتم شروط الواقعين على قسمين. القسم الاول ان تكون موافقة للشريعة بان لا يكون فيها مخالفة لكتاب الله ولسنة رسوله صلى الله عليه وسلم - 00:13:15

فهذه يجب تنفيذها ويجب العمل بها ولهذا قال الفقهاء رحمهم الله يجب العمل بشرط الواقع ما لم يخالف الشرع وفي الوصية قال الله تعالى بعدها ذكرها فمن بدله بعد ما سمعه فانما اتهمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم - 00:13:34

والقسم الثاني ما كان مخالفًا للشرع ان يشترط شروطًا تخالف الشرع فهذه يجب ابطالها ولا يجوز تنفيذها لقول النبي صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله يعني حله - 00:14:02

ليس بكتاب الله حله فهو باطل. وان كان مئة شرط رحمه الله واما الاصحاب فان كلامهم في بعض الشروط الذي يخالف هذا الاصل فيه نظر وهو ضعيف جدا انه جوزوا بعض الشروط مع ان فيها مخالفة للشرع - 00:14:22

ومنعوا بعض الشروط مع انه ليس فيها مخالفة للشرع رحمه الله ومنها تسوية الجد والاخوة في باب المواريث ضعيف جدا مع تناقضه والصوابون المقطوع به تقديم عصوبة الاصول وهم الاب والجد. وان على وان علا على عصوبة فروعهم كالاخوة والاعام وبنיהם - 00:14:44

وهو الاصل المحكم في كل الابواب. كما فصل ذلك في غير هذا الموضوع. طيب ومنها تسوية الجد والاب او الاخوة في باب المواريث يعني ان الاخوة مع الاب الاخوة يرثون مع الاب في مسألة الحمارية ونحوها. الصواب عن المقطوع به كما ذكر. الصواب ان - 00:15:09

جد كالاب بمعنى انه يحجب الحواشي يا حجيب الحواشي فلا يرث معه احد وهو يقوم مقام الاب وعلى هذا فلو هلك هالك عن زوجة وجد اخ شقيق او اخت شقيقة - 00:15:31

بل الزوجة لها الريع والباء والجدة والسدس والجدة الباقي. الجدة هو الباقي يكون معصب قال رحمه الله زوجة وجد واخ شقيق او اخت اخ شقيقة لا زوجها الريع عدم الفرع الوارث - 00:15:53

اي نعم تعصيها. نعم كذا كان في فرع وارث له السادس. اذا لم يكن فرع وارد في نعم اي المشهور ان الجد كالاب الا في مسألتين مع

الإخوة وفي العمريتين - 00:16:20

مشهور بمذهب ان الجد كالاب نعم الا في مسألتين. المسألة الاولى في العمريتين ام واب واحد الزوجين. فلو كان بدل الاب جد اين لا تكون عمرية والمسألة الثانية مع الاخوة - 00:16:47

ولهذا قال قال الناظم والجد مثل الاب حيث يعدم لا مع اخوة كما سيعلموا ولا مع الزوج او زوج وام بل ثلث الجميع لام يؤمن يقول والصواب المقطوع به تقديم عصوبة الاصول وهم الاب والجد وان علا على عصوبة فروعهم - 00:17:07

الاخوة والاعمام فيكون الابوة يدخل فيها الاب والجد وان علا ترتيب العصبات العصبات ترتيبهم بنوۃ ابوة اخوة عمومة ذو الولاء غنة ابوة الاخوة عمومة وذلة هذا ترتيب العصبة ونوة ابوة اخوة عمومة ذو الولاء - 00:17:30

ابوة اخوة عمومة ذو الولد تتمة واذا اجتمع العصبة ويقدم الاسبق جهة تساواوا في الجهة الاقرب فإن تساواوا في القرب فالاقوى والقوة لا تتصور الا في الاخوة. الاشقاء او الاخوة باب - 00:18:04

فهمتم؟ فلو كان مثل هلك هالك عن اب واخشي اب وابن من نعم اب وابن نعم اب ابو نويبل نقول هنا العصبة تقول للابن العصبة تكون للاب اب وعم العصبة تكون الاب طيب اذا تساواوا اذا كانوا في جهة واحدة الاخوة فانه يقدم الاقرب فمثلا اه اه عم وابن

00:19:00 عم يقدم العم اخ شقيق وبن اخ شقيق -

يقدم الاخ الشقيق فان تساواوا في القرب يعني في جهة واحدة وتساوي في القرب ننظر الى القوة اخ شقيق واخ لاب انسان هلك عن أخيه الشقيق وعن أخيه لابيه المال للشقيق - 00:19:25

لانه اقوى لانه يدلي بجهتين امومة وابوة بخلاف الاب بخلاف الاقنعة هذا ترتيب اذا العصبة ونوة ابوة اخوة عمومة ذو النعمة كيف

00:19:44 كيف نرتقبهم؟ نقول نبدأ بالاسبق جهة ثم الاقرب -

ثم الاقوى ابداً بذى الجهة ثم الاقرب وبعد القوة فاحكم تصبي وقال الآخر وبالجهة التقديم ثم بقربه وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

الجعبري رحمه الله وبالجهة التقديم ثم بقربه وبعدهما يعني بعد الجهة والقرب وبعدهما التقديم بالقوة اجعل والبرهان - 00:20:07

يقول فابداً بذى الجهة ثم الاقرب وبعد القوة فاحكم تصبي احسن الله اليك رحمه الله ومن الفروق الصحيحة الفرق بين شروط

00:20:37 الاشياء والشروط فيها شروطها هي مقوماتها التي لا تتم ولا تصح الا بها -

واما الشروط فيها فهي امور خارجة عن نفس العقود وانما يشرطها احد المتعاقدين لغرض له خاص وهي تثبت مع الشرط طيب هذى

00:21:00 فرق بين شروط الشيء والشروط اظن ذكرناها مرارا -

وتكرارا وذكرنا نحو خمسة فروق بين شروط الشيء والشروط في الشيء او لا ان شروط الشيء من وضع الشارع والشروط في الشيء

00:21:16 من وضع المتعاقدين ثانيا ان شروط الشيء يتوقف عليها صحته -

والشروط في الشيء يتوقف عليها لزومه ثالثا ان شروط الشيء ثابتة سواء اشترطت ام لا والشروط في الشيء لا تثبت الا بشرط رابعا

00:21:43 ان شروط الشيء لا يجوز اسقاطها بحال -

والشروط في الشيء يجوز لمن هو له ان يسقطها واضح؟ خامسا ان شروط الشيء كلها صحيحة والشروط في الشيء منها

00:22:09 صحيح ومنها فاسد واضحة نعيدها الاول ان شروط الشيء من قبل ان شروط الشيء من قبل الشارع -

فمثلا في البيع يشترط في البيع العلم بالمبيع. لان عدم العلم غرر من الذي اشترط هذا الشرط؟ الشارع نهى عن بيع الغرر والملك لا تبع ما ليس عندك اما الشروط في الشيء فالذي يشترطها - 00:22:38

المتعاقدان فمثلا قل بعتك سيارتي بشرط ان استعملها اسبوعا او اشتريت منك هذا البيت بشرط ان تنظفه هذا من قبل المتعاقدين

00:22:56 الفرق الثاني ان شروط الشيء يتوقف عليها صحته يعني اذا عدم الشرط -

لم يصح العقد فماذا لو باع ما لا يملك الحكم لا يصح اما الشروط في الشيء فيتوقف عليها لزومه بمعنى ان العقد صحيح لكن ليس

00:23:22 بلازم يعني لمن له الحق ان يفسخ -

فلا قلت لك مثلا اشتريت منك هذا البيت بشرط ان تنظفه وانت لم تقم بتنظيفه نقول العقد صحيح لكن لي انا الان افسخ العقد لم توفي بالشرط الفرق الثالث مم - 00:23:40

ان شروط الشيء ثابتة لا يجوز اسقاطها بحال وشروط الشيء لا تثبت الا بشرط فلا لم يشترط ليس هناك شروط والاصل عدم وجود الشرط الفرق الرابع ان شروط الشيء لا يجوز - 00:23:58

اسقاطها بحال يعني الفرق بين هذا والذي قبله يعني انها ثابتة ان شروط الشيء لا يجوز اسقاطها بحال. يعني لو تبأيت انا انا وانت قلت البيع فيه قرض لكن نتنازل عن القرار - 00:24:21

لا يجوز. واما شروط الشيء واما الشروط في الشيء فلمن له الحق ان يسقطها الفرق الخامس ان شروط الشيء كلها صحيحة يعني من قبل الشارع وشروط الشيء والشروط في الشيء منها صحيح ومنها - 00:24:38

fasd احسن الله لقاء رحمه الله واما الشروط فيها فهي امور خارجة عن نفس العقود. وانما يشرطها احد المتعاقدين لغرض له خاص وهي تثبت مع الشرط اذا كانت صحيحة وهي الشروط التي لا تدخل في محرم - 00:25:02

ولا تخرجوا عن واجب. هم نعم يقول واما الشروط فيها فهي امور خارجة الفرق بين شروط الالشيات والشروط فيها فشروطها هي مقوماتها التي لا تتم ولا تصح الا بها. هذى شروط الشيء - 00:25:20

لا يقوم العقد ولا يصح الا بها واما الشروط فيها فهي امور خارجة اي لو لم تشرط فالاصل عدمها خارجة عن نفس العقول وانما يشرطها احد المتعاقدين لغرض لغرض خاص - 00:25:39

ولهذا يعرف تعرف الشروط في الشيء بانها الزام احد المتعاقدين الاخر ما له فيه مصلحة او منفعة احد المتعاقدين الاخر ما له فيه منفعة الا وهي تثبت مع الشرط اذا كانت صحيحة - 00:25:55

وهي الشروط التي لا تدخل في محرم من الشروط في الشيء منها صحيح ومنها fasd قال ولا تخرجوا عن واجب ويجب اعتبارها فالمسلمون على شروطهم لا تخرج عن واجب يعني انها تتضمن امرا محرما - 00:26:15

ونحو ذلك قال ويجب اعتبارها فالمسلمون على شروطهم واحق الشروط ان يوفى به ما استحلت به الفروج فكلها حق يجب الوفاء بها. خصوصا الشروط في النكاح والدليل على ذلك قول الله تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود - 00:26:35

فامر سبحانه وتعالى بالوفاء بالعقد والوفاء والوفاء بالعقد يشمل اصل العقد ووصفه والشروط من الاوصاف والدليل الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا - 00:26:58

ودليل ثالث وهو خاص بالنكاح ان احق الشروط ان تؤدوا به فاستحللت به الخروج قال رحمه الله ومن الفروق الضعيفة تفريقهم بين دين السلم وغيره. وغيره من الديون وان دين السلام لا يجوز المعارضة عنه مطلقا - 00:27:23

ولا اخذ ولا اخذ الوثيقة به ولا غير ذلك مما ضيقوه وغيره يجوز ذلك نعم بناء على استدلال بالحديث من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره لكن هذا الحديث ضعيف - 00:27:47

والمراد به انصح اولا الحديث ضعيف ثانيا لو صح فالمراد فلا فلا يصرفه الى غيره يعني ان يجعله رئيس مال سلم اخر واما باقية الاحكام التي تثبت للديون فثبتت لدين السلم - 00:28:01

احسن الله اليك قال رحمه الله والصواب ان دين السلام وغيره في الحكم واحد. ان اين السلام؟ هم وغيره وغيره يعني ان دين السلام وغيره في الحكم واحد وجميع المعاوظات التي لا محظور فيها والتوثيقات تجوز فيه كما تجوز في غيره. نعم - 00:28:20

ومن الفروق الصحيحة تفريقهم في العقد اذا الفسخ لظهور مبطن ومفسد ويتبعه ما تعلق به من وثائق وزيادة عوض ونحو ذلك واذا فسخاه باختيارهما فان الفسخ يختص به. وتبقى التوابع على حالها حتى - 00:28:44

يحلوها. نعم انه لا فرق بين في العقد اذا انفسخ لظهور مبطل او مفسد وبينما فسخاه باختياره. بان ما كان من توابع ووثائق وزيادة متصلة او نحو ذلك ان حكمها واحد سواء ظهر - 00:29:02

فساد العقد او فسخاه باختيارهما احسن الله اليك رحمه الله. ومن الفروق الضعيفة تفريقهم بين الشهادة و مجرد الاخبار وانه لابد ان

يقول الشاهد في حقوق الادميين اشهد بکذا او کذا ولا يکفي اخباره - 00:29:20  
والصواب ان الاخبار الجازم هو الشهادة بعينها. نعم لو قال مثلا فلان اقرض فلانا کذا وکذا يا جماعة الرجل ذهب عند القاضي وقال  
فلان زيد اقرض عمرا مئة الف ريال - 00:29:39  
هذا خبر لكنه شهادة فلا يشترط ان يقول اشهد ولهذا لما قيل للامام احمد رحمه الله ان فلانا يقول ان ان فلانا وفلانا بالعشرة المبشرين  
في الجنة اقول انهم في الجنة ولا اشهد - 00:29:55  
قال اذا قال فقد شهید اذا قال فقد شهد. نعم الله لقاء رحمه الله ومن الفروق الصحیحة تفريیقهم في ابواب كثيرة بين اقرار  
الانسان على نفسه في مال او حق من الحقوق - 00:30:12  
فيقبل ويلزم به وبين اقراره على غيره فلا يقبل لأن الاول بینة قوية والثاني دعوة مجردة طيب ومن الفروق الصحیحة  
تفريیقهم في ابواب كثيرة هذا فرق صعیب بين اقرار الانسان على نفسه - 00:30:29  
في مال او حق من الحقوق فيقبل ويلزم به يعني اذا اقر او زم سواء كان ذلك في في اموال او في الحقوق لانه لا عذر لمن اقر وبين  
اقراره على غيره. فلا يقبل لانه دعوة - 00:30:47  
اقر مثلا انه في ذمة فلان لي کذا وکذا ولهذا قال لي ان الاول بینة قوية. فاقوى البيانات الاقرار والثاني دعوة مجردة والدعوه المجردة  
لا تقبل الا بینة. لو يعطي الناس بدعواهم - 00:31:05  
بعد رجال دماء قوم واموالهم يقول اقر ان في ذمة فلان لي کذا وکذا هذه ليست ليس اقرارا هذا دعوة احسن الله اليك قال رحمه الله  
ومن الفروق التي فيها نظر تفريیقهم بين قول الوکيل اقبض حقی من فلان فلا يملك - 00:31:21  
فلا يملك قبضه من وارثه وبين قوله اقبض حق الذي عليه او قبله او قبله. احسن الله اليك او قبله فيملکه مظاهر استواء الامرين. لأن  
العرف لا يکاد يفرق بين مثل هذه الالفاظ - 00:31:48  
وهکذا كل ما كان في معنی ذلك طیب من الفروق التي فيها نظر تفريیقهم رحمهم الله بين قول الوکيل اقبض حقی من فلان وبين ان  
يقول اقبض حقی الذي عليه او قبله - 00:32:04  
فاما قال اقبض حقی من فلان ثم قدر الله ان فلان الذي عليه الحق مات يقول لا يملك ان يطالب الوارث بان الوکيل قال من فلان واما  
اذا قال اقبض حقی الذي قبله او عليه - 00:32:19  
ويطالب الوارث لانه اذا قال عليه فالحق ينتقل الى الورثة ففي السورة الاولى اقبض حقی من فلان نص عليه والتنصیص يدل على  
التخصیص وبالصورة الثانية اقبض حقی الذي قبله. اقبض حقی الذي عليه يملك ان يطالب وارثه. ولهذا قال والظاهر استواء -  
00:32:40  
الامرين وان العرف جرى بذلك وانه اذا قال اقبض حقی من فلان فإنه يشمل ان يطالب فلانا او ان يطالب وارثه اذا انتقل المال اليه  
احسن الله لي قال رحمه الله ومن الفروق الضعیفة بين قولهم ان الوکالة عقل جائز - 00:33:03  
جائز عقدھا وحلھا واجازھم من الوکالة الدوریة فانھا تناھی هذا الامر العام والصواب ان الدور في العقود والفسوق لا  
يعتبر. بل يعتبر العقد بذاته ان كان لازما فاللازم او جائز فجائزا. وتدویل العقود والفسوق - 00:33:26  
اذهب لجروحها ومقاصدها. طیب ومن الفروق الضعیفة اه ومن الفروق الظلعیفة بين قولهم اه عندكم بين قول ولا قولهم قولهم ان  
الوکالة عقد جائز ان الوکالة عقد جائز عقدھا وحلھا واجازھم - 00:33:46  
الضعیفة قولهم او تفريیقهم يقول ان وكالة عقد جائز الوکالة من حيث الاصل هي عقد جائز لكل واحد من المتعاقدين الوکيل  
والموکل لكل واحد ان يفسخها ما لم تتضمن ضررا - 00:34:09  
فإن تضمن الفسخ ظررا صارت عقدا لازما وهكذا جميع العقود الجائزة إذا تضمنت ظررا فانها تكون لازمة لا يجوز فسخها والعقود ثلاثة  
اقسام القسم الاول عقد لازم من الطرفين كالبيع والایجاره ونحوها - 00:34:42  
والثاني عقد جائز من الطرفين الوکالة والجعالة والمسابقة والقسم الثالث عقد لازم من طرف وضابطه ان من كان

الحق ان من كان الحق له فهو جائز في حقه - 00:35:10

ومن كان عليه الحق فهو لازم في حقه الراهن فعندنا راهن ومرتهن الراهن في حق المترتب على الذي يريد التوثيق  
جائز اه العقود العقوبات الجائزة وكالة - 00:35:40

والمسابقة وقل هي جائزة من حيث الاصل لكن اذا تضمن الضررا فانها تكون لازمة مثال ذلك انسان وكل شخصا قال وكلتك ان تبيع ما  
عندك من الماشي في شهر ذي الحجة - 00:36:03

الناس يشترون الاصحاح والهدايا مثلا لو كان في مكة وقد قبلت الوكالة وبعد مضي شهر ذي الحجة لما طلبه قال اعطي ثمن ما بعت  
قال انا اصلاً فسخت الوكالة قبل ذي الحجة - 00:36:25

فحينئذ نقول هذا الفعل محرم ويظمن ما حصل من ظرر على الوكيل لو كانت الشاشة في شهر ذي الحجة تساوي الفين وفي بقية  
الشهور تساوي الفا عليه ان يضمن الف ريال في كل شاشة - 00:36:45

طيب مثل اخر المسابقة ايضا هي عقد الجائز ولو قلت ان اتسابق انا وانت على فرسين او على بعيرين ونحو ذلك قلنا طيب. ثم قلت  
انا فسخت قبل الشروع هذا جائز - 00:37:05

لكن لو بدأنا في المسابقة وظهر الفضل لاحدهما فلا يجوز الفسخ يعني مثلاً تتسابق انت وشخص على سباق بمسافة يعني بقي على  
خط نهاية السباق مئة متر وانت بينك وبينه ثلاث مئة متر - 00:37:24

فسخت المسابقة عقد جائز. فسخت المسابقة واضح؟ هذى تكون عقل لكن لو ان السابق هو الذي فسخ يجوز ولهذا قال الفقهاء  
رحمهم الله في المسابقة لا يجوز فسخها اذا ظهر الفضل لاحدهما - 00:37:50

اذا ظهر الفضل لاحدهما واما الوكالة الدورية فهي التي تستلزم الدور بان يقول كلما وكلتك فقد عزلتك. وكلما عزلتك فقد وكلتك هذا  
تلابع بالعقود التلابع بالعقل. مثل لو قال لزوجتي كلما طلقتك فقد راجعتك. وكلما راجعتك فقد طلقتك - 00:38:13  
ايضاً هذا تلابع في العقود. ولهذا قال تدوير العقود والفسوخ اذهب لروحها ومقاصدها احسن الله اليك رحمه الله. ومن الفروق  
الضعيفة قولهم اذا قال المدعي ليس لي بينة وحضرها لم تقبل لانه مكذب لها. واذا قال لا اعلم لي بينة ثم حضرها قبلت. لانه لم  
يكذبها - 00:38:38

اقامتها لاتفاق قوله قولان من الفروق الضعيفة قولهم اذا قال المدعي ليس لي بينة وحضرها لم تقبل اذا حضر الخصم عند  
القاضي قال القاضي لهم ايكم المدعي فمن بدأ قدمه - 00:39:04

فاما قال احدهم انا المدعي وقال الآخر انا المدعي عليه او المنكر فحينئذ يطالب المدعي بالبينة. لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
البينة على المدعي واليمين على من انكر فيقول المدعي انت تدعى عليه كذا وكذا. الا تبين - 00:39:24  
فاما قال نعم قال احضرها فاما احضرها وكانت بينة عاجلة حكم بها فاما قال المدعي لما سأله القاضي قال لك بينة؟ قال ما لي بينة  
حكم القاضي للمنكر قال احلف - 00:39:44

يخلص سبيله لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعي واليمين على من؟ انكر. فاما حلف المنكر خلي سبيله لما خلي سبيله جاء  
المدعي وقد وجدت بينة. عندي بينة المذهب انها لا تقبل - 00:40:04

لان قوله ما لي بينة نفي ثم يقول لي بينة هذا تكذيب لقول السابق فلا يقبل لكن اذا قال لا اعلم لبيبة. لما قال القاضي لك بينة؟ قال  
والله ما ادرى. يمكن - 00:40:24

عندك بينة او لا اعلم لبيبة الان. ثم احضرها قبلت لا فرق بين ان يقول ما لي بينة وبين ان يقول لا اعلم لبيبة وهذا قال ثم احضرها  
قبلت لانه لم يكذبها - 00:40:38

فاقامتها لاتفاق قوله والصواب انه لا فرق بين اللفظين. فاما قال ما لي بينة ربما يقول ما لي بينة يعني لا يحضرني الان بينة ثم يتبعها  
له فيما بعد البينة - 00:40:56

واضح؟ وكلام الفقهاء نعم هو صحيح من حيث اللفظ صحيح من حيث اللفظ قال ما لي بينة هذا نفي واذا قال لا اعلم يعني قال ما

لي بينه نفي قاطع - 00:41:10

وما اذا قال لا اعلم فقد نفى علمه فرق بين النفي على البت وبين نفي العلم على البت وبين نفي العلم ومن ثم قال اهل العلم رحمة الله ان الانسان اذا حلف على فعل نفسه فانه يخالف على البت القطع - 00:41:25

واذا حلف على فعل غيره يخالف على نفي العلم فلو قال له القاضي هل فعلت كذا؟ يقول والله لم افعل كذا واذا قيل له هل زيد فعل كذا؟ يقول والله لا اعلم ان زيدا فعل كذا - 00:41:52

لأنه يحيط بفعل نفسه ولا يحيط بفعل لانه قد عاد الغير قد يكون عمل هذا الشيء وانت لا تعلم به وها يجرؤون ايضا الى مسألة اخرى تتعلق نقل الاجماع - 00:42:10

من العلماء رحمة الله من يتسللون في نقل الاجماع او في نفي الخلاف. فتجده في المسألة يقول بالاجماع او لا خلاف في ذلك ونحو ذلك مع ان المسألة فيها ولها كان من ادق العلماء - 00:42:28

في نفي الخلاف الموفق رحمة الله في المغني فتجده اذا ذكر المسألة قال لا اعلم فيها خلافا او لا نعلم فيها لو جاء انسان ووجد خلافا هل يقبح فيه لا يقول هو نافع علما. يقول انا لا اعلم - 00:42:50

كما لو اني مثلا راجعت بحث عن حديث وقلت لم اجد الحديث ثم قال الانسان وجدت الحديث هذا لا يقبح لكن يقولها انا اقول لا يوجد حديث بهذا اللي فيه صعوبة. نعم - 00:43:07

احسن الله لقاء رحمة الله. والصواب انه اذا اتي بالبينة العادلة الشرعية قبلت سواء نفها او لم ينفها. لانه انما نفي في الحقيقة العلم فان لانه انما نفي في الحقيقة العلم بها. العلم - 00:43:24

العلم بها وقد يكون عالما بها ونسيها. وقد تكون شهدت في حالة لا يعلمها. نعم. قد تكون شهدت في حالة لا يعلمها. مثلا لو قال القاضي له لك بینة - 00:43:39

قال ليس لي بینة فامر المدعى عليه بالحلف وعليه سبile لما خرج الرجل سأله ما حصل بينك وبينه ما شأن قضيتك او ماذا حصل في قضيتك مع فلان؟ فيقال القاضي حكم علي ضدي - 00:43:55

لأنه ليس عندي بینة وقال هذا الرجل انا وفلان قد سمعناك تقول اقرظتك كذا وكذا ولكننا ما اخبرناك بهذا انت بباب جوار الدكان ونحن سمعناك وانت تقول اقرظتك كذا وكذا - 00:44:16

فهذا مراد المؤلف رحمة الله يقول وقد تكون شهدت في حالة لا يعلمها كلامه انما هو اخبار عن الحالة التي يستحضرها فهو حينما اقول حينما قال لا اه ليس لي بینة او ما لي بینة يعني - 00:44:32

فيما يحضرني الان فيما يحضرني الان وليس نفيا قاطعا على سبيل الدواء سماه لقاء رحمة الله ومن الفروق الضعيفة قوله من اتفق الزوجان على ان العدة قد انقضت ثم بعد ذلك تنازع الزوجان. فقال الزوج كنت راجعتك قبل انقضاء العدة. وقالت انما ذلك بعد انقضائه. وانه ان سبق - 00:44:51

قدم قوله وان سبقت هي قدم قولها هذا ضعيف ولا ولا يرجح ولا يرجح تقديم احدهما بالكلام قوله وانما المرجح الحالة الواقعية. فالعدة قد انقضت باتفاقهما. وهو يدعي انه قد راجع قبل ذلك. فعليه البینة. والا - 00:45:17

قول قوله سواء سبقها بالكلام او سبقته. طيب القراء هم يفرقون اذا اتفق الزوجان على ان العدة قد انقضت ثم بعد ذلك تنازع الزوجان فقال الزوج كنت راجعتك قبل انقضاء العدة - 00:45:38

وقالت انما ذلك بعد انقضائه تقول ان ذاك بعد انقضائه وانه ان سبق بالكلام قدم قوله اذا كان الزوج هو الذي قال كنت قد راجعتك وقوله مقدم وان سبقت هي بان قالت - 00:45:55

اه راجعتني بعد انقضاء العدة قدم قولها لماذا لا لا لماذا اذا سبق يقدم؟ اذا سبقت يقدم وين البینة قوله لا احنا نقول كنت قد راجعتك قبل انقضاء العدة - 00:46:13

يقول هنا قوله تشهد له يشهد للاصل لان الاصل بقاء العدة وعدم عدم قضائهما. الاصل بقاء العدة وعدم قضائهما وان سبقت هي قدم

قولها يعني قالت لم تراجعني لن تراجعني - 00:46:43

فيقدم قولها لانه في هذا الحال يكون هو مدعيا المراجعة وهي تنفيها والبينة على المدعى واليمين على من وهذا القول يقول ضعيف العدة قد انقطت باتفاقهما وهو يدعي انه راجع قبل ذلك فعليه البينة - 00:47:00

والا فالقول قولها اذا يقبل قوله اذا كنت راجعتك فانه يقبل قوله لكن بالبينة لانه مدعى وهي تنفي. والقول الثاني انه يقدم قوله باليمين انه اذا قال كنت راجعتك اذا اذا ادعى انه راجعها فيقبل قوله باليمين. لان هذا الامر لا يعلم الا من جهته ومن قبله فكان قوله مقبولا فيه - 00:47:22

سموه لقاء رحمه الله. ومن الفروق الضعيفة جدا تفريقيهم بين حق الشفعة اذا مات الشفيع قبل المطالبة وخيال الشرط كذلك وان وارثه لا يملك الشفعة ولا الخيار وبين بقية الحقوق والخيارات. وانها تثبت للوارث مطلقا - 00:47:52

والصواب ان الوارث يقوم مقام مورثه في كل الاشياء. نعم تفريق بين حق الشفعة اذا مات الشفيع قبل المطالبة. وخيال الشرط كذلك ان وارثه لا يملك الشفعة ولا الخيار. فان كان قد طالب - 00:48:14

يعني مثلا رجال شريكان في الارض رجال شريكان في ارض باع احدهما نصبيه على اخر زيد وعمرو شريكان فجاء زيد وباع نصبيه على بكر الان تثبت الشفعة لمن مات عمرو مباشرة قبل ان يطالب - 00:48:30

فان حق الشفعة لا ينقطع يسقط لكن لو قال انا مطالب بالشفعة ثم مات فان حق الشفعة ينتقل كذلك ايضا بالنسبة للخيار والصواب ان جميع الحقوق التي تكون للميت تنتقل الى - 00:48:53

ورثته بان الوارث يقوم مقام مورثه في كل الاشياء الله اللي قال رحمة الله ومن الفروق الضعيفة قولهم وله اخذ الجعل على اقترابه له بجاهه لا على كفالته والابلى المنع في الصورتين لها في ذلك من الاخطار وتفويت مقاصد القرض والوثيقة. نعم. من الفروق الضعيفة قولهم له وله اخذ - 00:49:09

على اقترابه له بجاهه كما لو قال الانسان من افترض لي مئة الف فله عشرة الاف فجاء شخص وافتراض له يعني عنده وجاهه - 00:49:36

وما كان عند الناس فاقترض فهل يستحق الجول او لا؟ المؤثر المنع يقول لا على كفالته لو كفى لو قال من يكفلني وله كذا وحينئذ يجوز والمؤلف رحمة الله يقول والابلى المنع في الصورتين - 00:49:54

لما في ذلك من الاخطار وتفويت مقاصد القرض والوثيقة. لانه في الاولى له اخذ الجعل على اقترابه له. في الاول هو اشبه ما يكون بالشفاعة والشفاعة لا يجوز اخذ العوذه عليها. بناء على الحديث الوارد - 00:50:14

اما الكفالة فيجوزونها لانه ليس ليست في مقابل مال الكفالة التزام احضار البدن باحضار البدن. نعم احسن الله اليك رحمة الله ومن الفروق الضعيفة تفريق بين عارية الارض للزرع - 00:50:30

وعاريتها للدفن او السفن او السفن للحمل ان له الاجرة من منذ رجع في الزرع والصواب الذي لا شك فيه ان ليس له اجرة في الزرع. لانه الذي اذن له وغره. نعم. من الفروق الضعيفة تفريقيهم بين عارية الارض - 00:50:54

المشهور من المذهب ان المستعير ان المعير له الرجوع متى شاء له رجوع متى شاء فهمتم فمثلا لو اعرتك سيارتي استعرت منك سيارتك لاذهب بها الى مكة واخذت السيارة ومشيت في الطريق - 00:51:12

لي انا الان الحق في الطريق نصف الطريق. طريق المدينة او طريق هذا وقف حول يلا واخذ السيارة الرجوع متى شئت ولكن الصواب ان العارية ان العالية ليس ليس له الرجوع في حالين - 00:51:39

الحالة الاولى اذا كانت موقتة فلا يرجعوا حتى تنقضي المدة والثانى اذا كان اذا كان الرجوع يتضمن ظررا يتضمنوا ضررا وهذه ايضا قد وافق الفقهاء رحمة الله عليها وقالوا ما لم تتضمن ضررا كما لو اعاره سفينه فرجع - 00:51:58

في عاريته وهو في لجة البحر شخص سفينه وذهب بالسفينة في لجة البحر لحقه على زورق حول ولا دبر نفسك اذا عريه نقول عريه لا يجوز لا يجوز للمعير الرجوع فيها في حالين. الحالة الاولى اذا كانت موقتة والحل الثاني اذا كان اذا كان - 00:52:25

الرجوع يتضمن ضرراً وما سوى ذلك يجوز الرجوع فيها كذلك إذا إذا أعاره أرض استعمرت منك الأرض لازرعها فزرعتها ومن الغد أو بعد أسبوع اتيت لي وقلت رجعت في العربية - [00:52:53](#)

حيينذ الفقهاء يقولون يجب على المستعير أجرة الأرض منذ رجع أن تبقى الأرض أنت باحتجة لأن العارية انقضت المؤلف رحمة الله يقول هذا قول ضعيف وليس له أجرة. لأنه أذن له وغره - [00:53:12](#)

لأنه حينما قال استعمرت منك الأرض لازرعها. من المعلوم أن الزرع يحتاج إلى زمان ووقت يعني أنا مثلاً أنت اتيت لي وقلت أه استعمرت منك الأرض أرضك الفلانية لازرعها تفضل - [00:53:31](#)

زرعتها أنت بعد كم يوم أنا مررت من عند الأرض ورأيت يعني زرعت أو بعد شهر مثلاً مرت فقلت رجعت في عاليتي لأن منذ رجعت إلى أن يخرج الزرع مثلاً ثلاثة أشهر - [00:53:53](#)

عليك أن تدفع أجرة ثلاثة أشهر لأنه خلاص لأنه من حين الرجوع في العارية صارت الآن بایجاره ولهذا قال لأنه الذي أذن له وغره فاذنه في الاعارة يستلزم أن يبقى - [00:54:14](#)

ان تبقى الأرض إلى أواني الحصاد فالاذن في الاعارة أذن في بقائها. كما أن هذا قياس المذهب ايضاً في مسألة تلف العارية الفقهاء رحمة الله قالوا أن العلي مضموناً حتى لو تلفت بغير تعد ولا تفريط. إلا إذا تلفت فيما استعمرت له - [00:54:36](#)

لأن الأذن في الاستعمال يتضمن الأذن في التلاف وكذلك نقول هنا الأذن في الاعارة يتضمن الأذن بأن تبقى إلى أن الحصاد أن يحصل الزرع أحسن الله إليك رحمة الله ومن الفروق الضعيفة تفريق بين عتق العبد المرهون أنه ينفذ دون التصرف بوقف الرهن وبيعه وغير ذلك - [00:55:00](#)

من التصرفات فلا تنفذ والصواب عدم الصواب عدم نفوذ العتق مطلقاً حتى يأذن المرتهن. لما في ذلك من ابطال حق المسلم. ولأن العتق قربة فلا يتقرب إلى الله بفعل محرم. نعم. من الفروق الضعيفة تفريق بين عتق العبد المرهون. يعني لو رهنتك اقترطت منك دراهم ورهنتك عبدي عبداً - [00:55:33](#)

قالوا يجوز للراهن قال نعم لا يجوز الرهن ان يتصرف في العين المرهونة الا بالعتق فقط لماذا؟ قالوا لأن العتق له قوة في سرياته ونفوذه والشارع يت Shawf اليه - [00:55:58](#)

والمؤلف هنا يقول إن هذا القول ضعيف وذلك لأن القول بنفاذ العتق يتضمن الأضرار بمن المرتهن وابطال ما في يده من الوثيقة وثانياً انه اذا كان هذا العمل اذا كان العمل محظياً - [00:56:16](#)

فإن الله تعالى لا يتقرب إليه في معصية ولهذا قال ولأن العتق قربة فلا يتقرب إلى الله بفعل محرم لأن كونه يعتق هذا العبد هذا يستلزم ابطال الوثيقة التي يتتوثق بها من - [00:56:36](#)

المرتهن وهذا ظرر رحمة الله طيب نقف على - [00:56:55](#)